

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين .

المميز : ز :

مساعد النائب العام / عمان .

المميز ضدهم :

- ١

- ٢

- ٣

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥ خ قدم المميز هذا التمييز للطعن
في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم
(٢٠١٤/١٦٨٥٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٨ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد
القرار المستأنف .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

* أخطأت محكمة الاستئناف بتأييدها قرار محكمة الدرجة الأولى وجاء قرارها
مخالفاً للقانون وخالي من أسبابه الموجبة ذلك أن طلب الاسترداد موافق
للقانون واجب التطبيق .

طالباً :

١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢- وفي الموضوع نقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

* بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٠ خ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها بطلبه قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن مدير إدارة الشرطة العربية والدولية وبكتابه رقم (٥٩٩٩/٥٦٨٨/٩٣) تاريخ ٢٠١٢/٩/٩ الذي يفيد بأن المواطنين الأردنيين (١-)
٢-) مطلوب تسليمهم للسلطات العمانية عن جرم الاحتيال
٣-) وصادر بحقهم مذكرة قبض .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ وفي القضية رقم (٢٠١٢/١٥١٠٣) قررت محكمة صلح جزاء عمان اعتبار شروط التسليم غير متوفرة بحق المذكورين .
لم يرتض مساعد النائب العام بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً حيث قررت محكمة استئناف عمان وبقرارها رقم (٢٠١٤/١٦٨٥٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٨ رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يرتض مساعد النائب العام / عمان بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للسبب الوحيد الوارد بلائحته التمييزية .

وعن سبب التمييز :

ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بتأييدها قرار محكمة الدرجة الأولى وجاء قرارها مخالف للقانون وخالي من أسبابه الموجبة ذلك أن طلب الاسترداد موافق للقانون واجب التطبيق .

وفي ذلك نجد بأن المطلوب تسليمهم (المميز ضدهم) أردنيون وقد صدر بحقهم أمر قبض من قبل السلطات العمانية بتهمة جرم الاحتيال .

كما نجد إن سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية لا يوجد بينهما اتفاقية تعاون قضائي بل أنهما موقعتان على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وتعديلاتها لسنة (١٩٨٣) .

وحيث نجد إن الجرم المسند للمطلوب تسليمهم هو الاحتيال والمعاقب عليه في المادة (٤١٧) من قانون العقوبات الأردني بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة من مئة دينار إلى مئتين دينار وأن هذه العقوبة يقل حدها الأدنى كما تشترطه المادة (٤٠/أ) من اتفاقية الرياض المذكورة الأمر الذي ينبني عليه تخلف شرط أن يكون الجرم المعاقب عليه بعقوبة سالبة للحرية لمدة سنة كحد أدنى في كل من الدولتين طالبة التسليم والمطلوب إليها التسليم .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة فإن قرارها جاء متفقاً وأحكام القانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

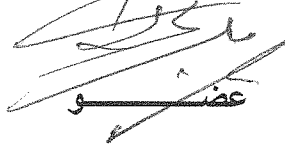
هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١١ م.

القاضي المترئس

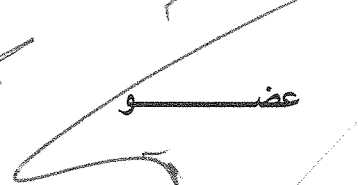


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق ب.ع